

23 March 2026 MDE 23/0836/2026

بيان مشترك: يجب على منظمة العمل الدولية أن تتخذ موقفًا حازمًا ضد الجهود السعودية لرفض شكوى حقوق العمال

ينبغي لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية أن يرفض طلب المملكة العربية السعودية إغلاق شكوى المادة 26 المقدمة من قبل نقابات عمالية أفريقية ضد الدولة الخليجية بشكل مبكر.

وحذرت المجموعات من أن إغلاق القضية خلال الدورة 356 القادمة، التي بدأت في 23 مارس 2026، سيتجاهل أدلة كبيرة على استمرار الضرر، مما يترك ملايين العمال المهاجرين عرضة لانتهاكات مستمرة. وتثير الشكوى، التي تم قبولها في الدورة السابقة لمجلس الإدارة، مخاوف عاجلة بشأن إخفاق السعودية المستمر في تنفيذ التزاماتها بحماية العمال المهاجرين من العمل القسري، وعدم دفع الأجور، وظروف العمل الخطرة، والتمييز، وذلك وفقًا لاتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية التي صادقت عليها.

وتُظهر الأدلة التي وثقتها النقابات العمالية ومجموعات حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة ونظام الرقابة في منظمة العمل الدولية وجود انتهاكات واسعة النطاق ومستمرة، بما في ذلك فرض رسوم توظيف غير قانونية، والتوظيف المضلل، وسرقة الأجور، وساعات العمل المفرطة، وظروف العمل غير الآمنة، وتقييد حرية التنقل.

ويدعو رد حكومة المملكة العربية السعودية إلى رفض الشكوى، مستندًا إلى إصلاحات حديثة وحجج إجرائية. لكنه يفشل في تقديم بيانات أو أدلة موثوقة تُظهر أن هذه الإصلاحات تُنفذ بشكل فعال. كما يفشل الرد في توضيح كيف تسهم هذه الإصلاحات في تحسين ظروف العمل والمعيشة للعمال المهاجرين وضمان مساءلة أصحاب العمل المسيئين.

وتسعى الحكومة السعودية إلى التشكيك في شهادات العديد من الضحايا بحجة أنها قُدمت بشكل مجهول لحمايتهم. إلا أن هذا يتجاهل حقيقة أن الخوف من الانتقام أمر واقعي وموثوق بالنسبة للعمال الذين يعملون في ظل نظام كفالة قمعي، تديره حكومة تفرض قيودًا شديدة على حرية التعبير، وتحد من الوصول إلى العدالة، وتُجرّم المدافعين عن حقوق الإنسان.

ويبرز ذلك القرار المتهور للحكومة السعودية بتسمية قائد إحدى النقابات العمالية الأفريقية التي بادرت بتقديم الشكوى بشكل صريح في ردها. ومن خلال ذلك، أوضحت السلطات السعودية بشكل مقلق أن أولويتها الظاهرة هي كشف وتعريض من يثيرون الشكاوى وينظمون للدفاع عن حقوق العمال المهاجرين للخطر، بدلًا من التعامل الجاد مع مضمون الشكوى.

وعلى الرغم من بعض التغييرات التشريعية، لا يزال نظام الكفالة في السعودية قائمًا إلى حد كبير، مما يعرض ملايين العمال المهاجرين لخطر الاستغلال، وهو ما يتفاقم بسبب التمييز القائم على العرق والنوع الاجتماعي. كما لا يزال العمال المنزليون المهاجرون والعاملون في قطاعات أخرى، بما في ذلك الزراعة والصيد، مستبعدين إلى حد كبير من الإصلاحات الأخيرة، ويواجهون مخاطر متزايدة نتيجة استمرار استثنائهم من الحماية الأساسية للعمل.

ولا تزال عمليات تفتيش العمل ضعيفة، وقد زاد من ضعفها التخفيض الأخير في العقوبات على مخالفات العمل، مثل تقليص الغرامات بأكثر من الثلثين على أصحاب العمل الذين يصادرون جوازات سفر العمال ويحرمونهم من الراحة الأسبوعية. وتُظهر بيانات الحكومة نفسها أن عمليات التفتيش تركز بشكل مفرط على مراقبة امتثال الشركات لأهداف توظيف السعوديين وفرض الرقابة على العمال المهاجرين. وتؤدي هذه الأولويات غير المناسبة إلى خلق بيئة متساهلة يزدهر فيها الاستغلال ويعمل فيها أصحاب العمل دون مساءلة تذكر.

إن حجم هذه الانتهاكات واستمرارها يتطلب من أعضاء مجلس الإدارة رفض دعوة السعودية لرفض الشكوى. ويجب أن تظل الشكوى مفتوحة لضمان استمرار الرقابة الصارمة من قبل منظمة العمل الدولية على سجل السعودية في مجال حقوق العمال، إلى أن يتحقق تغيير ملموس لصالح العمال المهاجرين.

إن إغلاق الشكوى في هذه المرحلة المبكرة من شأنه أن يثبط النقابيين والمدافعين عن حقوق العمال المهاجرين عن استخدام آلية شكوى المادة 26 كوسيلة فعالة لإنفاذ حقوقهم بموجب اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

الموقعون

ALQST for Human Rights
Amnesty International
Equidem
FairSquare
Human Rights Watch
MRRORS